

Distr.: General
30 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر
الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير الفريق العامل المعني بمسألة
حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، المقدم عملاً بقراري
مجلس حقوق الإنسان ٤/١٧ و ٢٦/٢٢.

* A/70/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

080915 080915 15-12529 (A)



موجز

في هذا التقرير، يتناول الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال مسألة قياس ما تُفُذ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. فقد يكون للأعمال التجارية تأثير سلبي على كل حق من حقوق الإنسان، في أي بلد من بلدان العالم. غير أنه لا توجد بيانات شاملة عن حجم ذلك التأثير أو طبيعته ومداه. وبالمثل، ليس ثمة بيانات شاملة عن الجهود التي تبذلها الدول والشركات لمنع ومعالجة الأضرار المتصلة بالأعمال التجارية. لذلك اعتبر الفريق العامل مسألة القياس ضمن الأولويات الواجب مراعاتها لكي يضطلع بولايته.

وفي هذا التقرير، يقيّم الفريق العامل مبادرات القياس القائمة، التي لا تشمل تلك الخاصة بقياس ما تُفُذ من المبادئ التوجيهية فحسب، ولكن أيضاً تلك المتعلقة بشكل أوسع بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والآثار الاجتماعية والاستدامة. ويسلط التقرير الضوء على الثغرات في التغطية وبعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند المضي قدماً في تناول هذه المسألة، ويحدّد المنطلقات الرئيسية التي يمكن أن تعزز كثيراً الحوافز والزخم لتنفيذ المبادئ التوجيهية. وينتهي التقرير بإيراد توصيات محددة للدول ومؤسسات الأعمال التجارية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ألف - الحاجة إلى قياس التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان
٦	باء - أهداف التقرير وخطوطه العريضة
٧	ثانيا - المبادرات القائمة لقياس ما نُفذ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان
٨	ألف - ركيزة القياس الأولى: واجب الدولة المتمثل في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان
١١	باء - ركيزة القياس الثانية: مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان
١٧	جيم - ركيزة القياس الثالثة: إتاحة سبل الانتصاف
١٩	ثالثا - الثغرات في المبادرات الحالية والاعتبارات المتصلة بمبادرات القياس في المستقبل
١٩	ألف - الثغرات في التغطية المستندة إلى بيانات: قياس ما يكتسب أهمية
٢٢	باء - الحاجة إلى عملية شاملة للجميع ومشروعة
٢٢	جيم - قياس الالتزامات مقابل الآثار
٢٤	دال - تعقب المطالبات المتعلقة بحقوق الإنسان
٢٥	هاء - تحقيق التوازن بين النهجين النوعي والكمي
٢٦	رابعا - قياس تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: نحو تحقيق التقارب
٢٦	ألف - قياس تنفيذ الدول للمبادئ التوجيهية من خلال خطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان
٢٦	باء - مواصلة ترجمة المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى عناصر قابلة للقياس
٢٩	جيم - دمج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أطر القياس القائمة
٣١	خامسا - استنتاج وتوصيات

أولاً - مقدمة

ألف - الحاجة إلى قياس التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

١ - في هذا التقرير، يركز الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال على مسألة قياس مدى إدراك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومدى تنفيذها.

٢ - ومنذ أن اعتمد مجلس حقوق الإنسان بالإجماع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، في قراره ٤/١٧ في عام ٢٠١١، أوضحت هذه المبادئ المرجع العالمي ذي الحجية لمنع ومعالجة الآثار الضارة بحقوق الإنسان الناشئة عن الأنشطة ذات الصلة بالأعمال التجارية. وقد كُلف الفريق العامل، المنشأ بموجب القرار ذاته، بتشجيع والإسهام في استيعاب وتنفيذ المبادئ التوجيهية. والمبادئ التوجيهية مخططٌ أولي لإدارة الآثار المترتبة على الأعمال التجارية في حقوق الإنسان. ويعني الفريق العامل بعبارة "إدارة" الجهود التي تبذلها الدول والشركات على السواء لاتقاء ومعالجة الآثار السلبية المترتبة على الأعمال التجارية، واحترام حقوق الإنسان. ويتعين قياس تلك الجهود وتتبعها.

٣ - وقد اعتبر الفريق العامل مسألة القياس ضمن الأولويات لعدد من الأسباب. أولها أن ثمة تحديات وفرصاً كبيرة تنجم عن محاولة قياس إدراك وتنفيذ المبادئ التوجيهية. فالمعلومات المتعلقة بالحماية التي توفرها الدولة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات، وكذلك حجم وطبيعة هذه الإساءات، لا يتم جمعها أو الإبلاغ عنها بصورة منتظمة. وهذا أمرٌ مفهوم بالنظر إلى جِدّة برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وما من دولة تقريباً تعرف ما إذا كانت قوانينها وأنظمتها وسياساتها تتماشى تماماً مع المبادئ التوجيهية، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن الشركات. وهذا يجعل من الصعب تقييم ما إذا كانت الجهود التي تبذلها الدول ومؤسسات الأعمال التجارية والمجتمع المدني وبيدتها الفريق العامل حقاً من أجل نشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية لها أثر إيجابي.

٤ - وثانياً أن المجتمع الدولي لا تعوزه بيانات شاملة عن تنفيذ المبادئ التوجيهية فحسب، بل إنه يفتقر كذلك إلى توافق في الآراء بشأن ما ينبغي أن تشمله تلك البيانات. وثمة عدد من المبادرات والأدوات لقياس أداء الأعمال التجارية أو مناخ الدولة الذي تتم فيه تلك الأعمال التجارية. ومنذ إقرار المبادئ التوجيهية، أُتخذت في الآونة الأخيرة مبادرات خصيصاً

لقياس مدى قدرة الدول ومؤسسات الأعمال التجارية على الاضطلاع بواجبات ومسؤوليات كل منها على النحو المفصل في المبادئ التوجيهية، ويثني الفريق العامل على هذه الجهود. وتبين تلك المبادرات مجتمعة ثروة المعلومات المتاحة، وأن هذه المعلومات ليست موحّدة ولم تُجمع على نحو يتيح إجراء تقييم واضح لمدى تنفيذ المبادئ التوجيهية. والمهمة الآن هي الجمع بين تلك المبادرات وتوضيح ما هي المعلومات اللازمة لتحديد ما إذا كانت المبادئ التوجيهية تُنفذ عملياً. ومثلما أن المجتمع الدولي توافّق حول المبادئ التوجيهية، فقد حان الوقت للسعي إلى التوافق من أجل معرفة ما إذا كانت تلك المبادئ تتحقّق.

٥ - ويود الفريق العامل أن يوضّح منذ البداية أن الحاجة إلى التوافق حول القياس لا تعني أن القياس يجب أن يتم بنفس الطريقة في جميع السياقات، أو أن أداء البلدان والشركات ينبغي تقييمه بنفس الطريقة أو ينبغي أن يفضي إلى النتائج ذاتها. فعند القياس يجب أن تؤخذ في الاعتبار ظروف أي دولة والموارد المتاحة لها، وكذلك حجم أي شركة بعينها وموقعها وقطاع أعمالها. لكن، وبما أن المبادئ التوجيهية تنطبق على كل بلد وظرف وشركة، فكذلك يمكن أن تنطبق الوسائل التي يتبين بواسطتها المجتمع الدولي ما إذا كانت تطبّق بنجاح.

٦ - والتوافق من أجل تبين هذا الأمر مسألة بالغة الأهمية لمنع ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبتها مؤسسات الأعمال التجارية، وهو الهدف الأسمى المتوخى من المبادئ التوجيهية والهدف الذي ينشده الفريق العامل حقاً. وقد أظهرت التجارب الحديثة أن جهود القياس المبذولة قد تساعد في توضيح الالتزامات وتنسيق العمل بين مجموعات أصحاب المصلحة. فقد حفزت الأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل المثال، الدول والجهات المانحة على تنسيق جهودها المبذولة للحد من الفقر حول غايات ومؤشرات ملموسة. وتعكس المفاوضات الجارية حول التنمية المستدامة الأهداف جهداً منسقاً مماثلاً غايته تركيز مختلف الجهود على غايات موحدة. ويعتقد الفريق العامل أن التوافق حول قياس ما تُنفذ من المبادئ التوجيهية سيساعد الدول والشركات في ترسيخ المبادئ التوجيهية في ما تتخذه من إجراءات ملموسة.

٧ - وعلاوة على أن القياس يساعد على تفعيل الالتزامات وتوضيحها، فإنه يُتخذ أيضاً أداة إدارية داخلية. وتتطلب المبادئ التوجيهية من الشركات اتخاذ الخطوات اللازمة لتعرف ماهية حقوق الإنسان وتُظهر احترامها لها. ويدعو المبدأ التوجيهي ٢٠ تحديداً المؤسسات التجارية تتبع مدى فعالية إجراءات التصدي التي تتخذها لمعالجة الآثار الضارة بحقوق الإنسان. ويرى الفريق العامل أن هذا الأمر يعني الدول أيضاً. ويساعد أي نظام تتبع داخلي

الحكومات والشركات في وضع اليد على الثغرات في الأداء والمساءلة، والسير على درب التحسين المستمر.

٨ - وفي ما يخص الشركات والدول على حد سواء، فجمعُ البيانات عن نشاط معين أو مسألة من مسائل حقوق الإنسان، وإتاحة تلك المعلومات سواء داخلياً أو خارجياً، يعزّز المساءلة ويُعين في تحديد الممارسات الجيدة وتبادلها ونشرها. أما بالنسبة لسائر الجهات، فإن وجود قاعدة أدلة دقيقة يؤدي إلى وضع سياسات جيدة.

٩ - واعترافاً بقيمة تتبع التقدم المحرز وتحديد الممارسات الجيدة وتبادلها، شجع مجلس حقوق الإنسان الفريق العامل على تحديد وتعزيز أفضل الممارسات في تنفيذ المبادئ التوجيهية على الصعيد الوطني وتبيان النتائج التي توصل إليها، بما في ذلك في التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ المبادئ التوجيهية، في تقاريره السنوية (القرار ٢٦/٢٢، الفقرة ٦). وفي القرار نفسه، رحب مجلس حقوق الإنسان بالجهود التي يبذلها الفريق العامل لبناء قاعدة بيانات لخطط العمل الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (المتاحة في قسم الفريق العامل في الموقع الشبكي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان)^(١) والبيانات الأخرى ذات الصلة بالتقدم المحرز على الصعيد في تنفيذ المبادئ التوجيهية. وسيكون تتبع التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية موضوعاً ذا أولوية في المنتدى الرابع المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الذي سينعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥^(٢)، استجابة للنداءات الصادرة عن المنتدى السابق والرامية إلى زيادة التركيز على مسألة القياس (انظر A/HRC/FBHR/2014/3).

باء - أهداف التقرير وخطوطه العريضة

١٠ - يتوخى هذا التقرير ثلاثة أهداف هي: أولاً، وصف المبادرات القائمة لقياس ما تُفُذ من المبادئ التوجيهية؛ وثانياً، تحديد الثغرات التي تدعو فيها الحاجة إلى المزيد من المبادرات والعناصر الإيجابية والجهود التي ينبغي دعمها وتشجيعها؛ وثالثاً، تحفيز العمل من أجل التوافق على إطار عمل متماسك لقياس ما تُفُذ من المبادئ التوجيهية.

١١ - ويستعرض الفرع الثاني نطاق قياس وتتبع المبادرات المتخذة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بالمعنى الواسع. وليس الغرض من هذا التقرير أن يشمل كامل

(١) www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/NationalActionPlans.aspx

(٢) www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Forum/Pages/2015ForumBHR.aspx

نطاق المبادرات، أو وضع صورة شاملة عن الممارسة الحالية. بل يسعى إلى تحديد نهج يمكن أن يوفر البيانات أو المنهجيات أو الشركاء لمبادرات المستقبل.

١٢ - ويقدم الجزء الثالث ملاحظات بشأن المبادرات القائمة ويُبرز عناصر المبادئ التوجيهية التي لا تغطيها الجهود المبذولة في مجال القياس. والغرض من هذا الفرع هو مناقشة بعض القيود والتحديات المصادفة في قياس مسألة معقدة من هذا القبيل كالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والدروس المستخلصة من الأنشطة الحالية.

١٣ - ويرد في الفرع الرابع بيان بالإجراءات التي يمكن أن تعزز كثيراً الحالة الراهنة لمسألة قياس ما تُفد من المبادئ التوجيهية. ومن المسلم به أن أي محاولة للقياس ستُناسب جميع البلدان والشركات أو الأغراض، إلا أن التقارب والتوافق في الآراء حول بعض المنطلقات الرئيسية سيساعد باطراد في نشر المبادئ التوجيهية وإدراكها. ويختتم الفريق العامل بتقديم توصيات محددة موجهة إلى الدول ومؤسسات الأعمال التجارية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشأن كيفية النهوض بهذه المسألة.

١٤ - وينبغي هذا التقرير أيضاً على اجتماع تشاوري للخبراء عقده الفريق العامل في أيار/مايو ٢٠١٥. ويود الفريق العامل أن يشكر المشاركين في ذلك الاجتماع، والجهات المساهمة الأخرى، على الجودة العالية لمساهماتهم.

ثانياً - المبادرات القائمة لقياس ما تُفد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

١٥ - في هذا الفرع، ينظر الفريق العامل في المبادرات القائمة لقياس أو توفير البيانات المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية. وفي حين أن بعض المبادرات تشير إشارة صريحة إلى القياس أو الإبلاغ عن المبادئ التوجيهية، فإن العديد منها لم يصمّم لذلك الغرض بالتحديد بل الهدف منها هو وصف الظروف التي تعمل فيها الشركات، أو تتبع الأداء المشاريع الفردية.

١٦ - وقد نُظمت المبادرات ضمن الركائز الثلاثة للمبادئ التوجيهية (واجب الدولة المتمثل في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مؤسسات الأعمال التجارية، ومسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، والحاجة إلى زيادة وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف الفعال (A/HRC/17/31، الفقرة ٦)، وذلك بغية تمكين الفريق العامل من تقييم التغطية والثغرات في البيانات التي تشمل جميع الركائز.

١٧ - وليس الغرض من الفرع الثاني هو تحديد كل مبادرة قياس تحديداً شاملاً أو استعراض محاسن كل نهج أو مساوئه^(٣). وتمثل المبادرات الجمّعة في هذا الصدد طائفة من المنهجيات، من القياس والتتبع والإبلاغ إلى الترتيب والتقييم. ويقول الفريق العامل إن جميع هذه الجهود هي المعلومات والنهج التي قد تكون مفيدة في قياس ما نُفذ من المبادئ التوجيهية.

ألف - ركيزة القياس الأولى: واجب الدولة المتمثل في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان

١٨ - يحدد الفريق العامل أربعة أنواع من المبادرات التي تهدف إلى قياس الأداء في إدارة البيئة التي تعمل فيها المؤسسات التجارية.

١ - استبيانات ودراسات استقصائية للدول

١٩ - منذ إقرار المبادئ التوجيهية في عام ٢٠١١، اتخذت مبادرات خصيصاً في مسعى لقياس ما نُفذته منها الدول. وتعتمد البيانات التي جُمعت بدرجة كبيرة على ردود الحكومات على الاستبيانات أو الدراسات الاستقصائية.

٢٠ - فقد ساعدت الدراسات الاستقصائية للدول التي أجراها الفريق العامل في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على رسم صورة عن الالتزامات الإجمالية والخطوات المتخذة من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية في الدول التي ردت على تلك الدراسات^(٤). وفي وقت سابق من عام ٢٠١٥، أرسل الفريق العامل استبياناً استطلاعياً إلى الدول بشأن أدوارها ومسؤولياتها كجهات فاعلة اقتصادية، بما في ذلك في ما يتعلق بالمؤسسات التجارية التي تملكها الدولة أو تشغلها أو تديرها. ويأمل أن يرد عدد كبير من الدول على ذلك الاستبيان الأكثر تحديداً، مما سيمكن الفريق العامل من تقييم التقدم المحرز في التنفيذ. وبالمثل، فإن منبر العمل الحكومي^(٥)، الذي يديره مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يتضمن نتائج دراسة استقصائية أُجريت لما نفذته الحكومات من الركيزتين الأولى والثالثة للمبادئ التوجيهية.

(٣) انظر كمثل على هذا العرض 'مشروع قياس الأعمال التجارية وحقوق الإنسان'، الذي يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: <http://business-humanrights.org/en/measuring-business-human-rights-0> (تم الاطلاع عليه في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٥).

(٤) www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/ImplementationGP.aspx

(٥) <http://business-humanrights.org/en/government-action-platform>

٢١ - وفي مجال حقوق العمال، ما فتئت منظمة العمل الدولية تجري منذ عام ١٩٨٥ دراسات استقصائية عن وضع السياسات العامة والممارسات في ما يتعلق بمختلف المجالات المتصلة بصكوكها، مثل الأجور والسلامة والصحة المهنيين^(٦).

٢ - مبادرات القياس التي توجهها الدول

٢٢ - شرعت الدول أيضاً في قياس ما نفذته من المبادئ التوجيهية. ولعل خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان هي أشهر تلك الجهود وأكثرها مدعاة للتفاؤل. وقد شدد الفريق العامل، في دعوته إلى اعتماد خطط عمل وطنية من هذا القبيل، على ضرورة أن تتبع الحكومات نهجاً يستند إلى الأدلة، يجمع البيانات وتحديد المواضع التي ينبغي فيها تحديث القوانين بحيث يتسنى مواءمتها مع المبادئ التوجيهية (A/69/263، الفقرة ٢٠). وتعدُّ إحدى المبادرات الرامية إلى تنظيم هذه العملية، وهي نموذج التقييم الأساسي الوطني^(٧)، الذي وضعه المعهد الدائم لحقوق الإنسان والمائدة المستديرة الدولية لمساءلة الشركات، بمثابة إطار مفصل لإنجاز تلك المهمة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان يجري إعداد أكثر من ٢٥ من خطة العمل الوطنية في جميع مناطق العالم وفي بلدان من كافة المستويات الاقتصادية.

٣ - بيانات الدول عن إعمال حقوق الإنسان

٢٣ - يجب على الدول أن تقدم إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تقارير عما نفذته من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها^(٨). ومن المحتمل أن تشمل تقارير الدول المقدّمة إلى هيئات المعاهدات والملاحظات الختامية لتلك الهيئات بيانات ذات صلة بالإطار التنظيمي القائم والقضايا الرئيسية لحقوق الإنسان في البلد المعني، بما فيها تلك المرتبطة بالضرر المتعلق بالأعمال التجارية^(٩). وبالإضافة إلى ذلك، أعدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منهجية لمؤشرات حقوق الإنسان بغرض مساعدة الدول على إعداد مؤشرات الخاصة وجمع البيانات عن حقوق الإنسان، ومساعدة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات على توجيه أسئلة إلى الدول كجزء من عملية الإبلاغ عن تنفيذ المعاهدات. وبعض

(٦) www.ilo.org/global/standards/applying-and-promoting-international-labour-standards/general-surveys/lang--en/index.htm

(٧) المعهد الدائم لحقوق الإنسان والمائدة المستديرة الدولية لمساءلة الشركات، *National Action Plans on Business and Human Rights: Toolkit Component 1: The National Baseline Assessment (NBA) Template*

(٨) www.ohchr.org/EN/HRBodies/Pages/TreatyBodies.aspx

(٩) المعلومات المتاحة مرهونة بحالة تصديق الدولة الطرف على المعاهدات والتقارير التي تقدّمها.

المؤشرات التي أُعدت ذو صلة بالمؤسسات التجارية، كتلك المتعلقة بالحق في العمل والضمان الاجتماعي والصحة والمحاكمة العادلة والمياه والصرف الصحي^(١٠).

٤ - مؤشرات أداء الدول

٢٤ - تقيس المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الأداء في أي دولة معينة أو تقارن الأداء في ما بين الدول في طائفة واسعة من المجالات التي يرتبط الكثير منها بسيادة القانون والحكم الرشيد، بما في ذلك الإدارة الخاصة بقطاع الصناعة^(١١). وترتبط مجالات غيرها بالصحة والسلامة^(١٢) أو البيئة^(١٣) أو سياق الأعمال التجارية^(١٤). وفي مجال حقوق الإنسان، تحدد قاعدة بيانات حقوق الإنسان CIRI ومشروع 'مقياس الإرهاب السياسي' ترتيب البلدان على أساس مجموعة واسعة النطاق من ممارسات حقوق الإنسان، في حين يحدد 'مؤشر الحقوق العالمي' للاتحاد الدولي لنقابات العمال ترتيب البلدان على أساس مستوى حماية حقوق العمال^(١٥). وتسعى منهجيات جديدة، مثل مؤشر أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إلى قياس أداء البلدان من حيث الوفاء بواجبهما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية^(١٦).

٢٥ - وفي حين أن البيانات التي تنتجها تلك المبادرات لا تتصل مباشرة بواجب الدولة المتمثل في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مؤسسات الأعمال التجارية، فإنها تقدم معلومات عن السياق الذي تعمل فيه مؤسسات الأعمال التجارية، والهياكل التي

(١٠) يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/Indicators/Pages/HRIndicatorsIndex.aspx. وذلك الإطار تطبّقه الحكومات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم.

(١١) انظر على سبيل المثال <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home>، و <http://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index>، و www.transparency.org/cpi2014، و www.resourcegovernance.org/rgi.

(١٢) على سبيل المثال Health and Safety Risk Index، الذي يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: www.maplecroft.com/about/news/global_health_hot_spots_jan_10.html (تم الاطلاع عليه في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥).

(١٣) انظر على سبيل المثال Environmental Performance Index، الذي يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: <http://epi.yale.edu/epi>، and the new Environmental Democracy Index، المتاح في الموقع التالي: www.wri.org/our-work/project/access-initiative-tai/commissions#project-tabs.

(١٤) www.doingbusiness.org/rankings.

(١٥) www.humanrightsdata.com، و www.politicalerrorscale.org، و www.ituc-csi.org/ituc-global-rights-index-names.

(١٦) www.serfindex.org.

يمكن أن تشجع انتهاكات مؤسسات الأعمال التجارية أو تمنعها، والجال متاح للمجتمع المدني والجماعات والأفراد المحتمل تضررهم منها من أجل إثارة أي مخاوف بشأن حقوق الإنسان.

باء - ركيزة القياس الثانية: مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان

٢٦ - إن تتبع آثار الأعمال التجارية وتقييمها والإبلاغ عنها، سواء من داخل الشركات أو خارجها، أمرٌ ثابت، وقد أُعد عدد من النهج التي يمكن أن تساهم في قياس مدى تحمل الشركات مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان.

١ - الدراسات الاستقصائية الخاصة بالمؤسسات التجارية

٢٧ - منذ إقرار المبادئ التوجيهية وعددٌ من المبادرات يستخدم الدراسات الاستقصائية لقياس مستوى الوعي بالمبادئ التوجيهية ومدى الالتزام بها وتنفيذها في ما بين الشركات.

٢٨ - وقد أجرى الفريق الدراسات الاستقصائية للأعمال التجارية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، بالتعاون مع مبادرة الأعمال التجارية العالمية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية لأرباب الأعمال والغرفة التجارية الدولية (A/HRC/26/25/Add.1). وفي عام ٢٠١٤، أجرت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة The Economist استقصاءً عالمياً بواسطة الإنترنت، بين آراء ٨٥٣ من كبار مديري الشركات^(١٧). ومن الأمثلة الأخرى البارزة الدراسات الاستقصائية السنوية التي تجريها مبادرة الاتفاق العالمي بشأن ما تنفذه من مبادئ الأطراف الموقعة على الاتفاق، بما يشمل حقوق الإنسان^(١٨)، ودراسة استقصائية من المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة^(١٩).

٢ - أدوات إدارة الشركات

٢٩ - تعتمد الشركات مجموعة من المنهجيات لتتبع أدائها والآثار الناجمة عنها، بما في ذلك الآثار الاجتماعية. ويستعين البعض منها بأدوات خارجية لهذه الغاية، بينما يُجري البعض

(١٧) يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: www.economistinsights.com/business-strategy/analysis/road-principles-practice.

(١٨) انظر مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، *Global Corporate Sustainability Report 2013*، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.unglobalcompact.org/docs/about_the_gc/Global_Corporate_Sustainability_Report2013.pdf.

(١٩) المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، *Scaling up Action on Human Rights: Operationalizing the UN Guiding Principles for Business and Human Rights*.

الآخر تقييمات داخلية ومراجعات الموردّين. ويتركز الكثير من الجهود على تحسين إدارة سلاسل الإمداد، لا سيما في مجالات العمل والصحة والسلامة والاستدامة^(٢٠).

٣٠ - وقد تم في السنوات الأخيرة توحيد هذه النهج في ظل التعاون القائم على نحو متزايد بين الشركات في مجال إدارة سلاسل الإمداد ووضع معايير موحدة لعمليات التحقق. ويهدف البرنامج العالمي للامتثال الاجتماعي، على سبيل المثال، إلى تنسيق الجهود المبذولة للتحلي بالمسؤولية في إدارة سلاسل الإمداد لدى العشرات من العلامات التجارية المتعددة الجنسيات^(٢١).

٣١ - وأخذ عدد من المبادرات التي تدعم الشركات في إجراء مقارنة بين السياسات والممارسات التي تتبناها وما تحدده معايير حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك تقييم الامتثال لحقوق الإنسان الذي أعدّه المعهد الدائم لِحقوق الإنسان^(٢٢). وقد أدرج عدد متزايد من الشركات حقوق الإنسان في سياساته كي يؤخذ بها عند تنظيم عملياته والعمليات المتعلقة بسلاسل إمداده. وتعمل شركات أخرى بشكل مباشر مع الموردّين لبناء قدراتها ووضع المقاييس لقياس أدائها الاجتماعي وتحسينه^(٢٣). ويأمل الفريق العامل في أن تقوم الشركات على نحو متزايد بقياس وتتبع احترام حقوق الإنسان على نطاق العمليات الخاصة بها وعمليات مورديها^(٢٤).

(٢٠) انظر، على سبيل المثال، United Nations Global Compact, *Global Corporate Sustainability Report 2013*, p. 10، www.unglobalcompact.org/docs/about_the_gc/Global_ على الرابط التالي: www.unglobalcompact.org/docs/about_the_gc/Global_Corporate_Sustainability_Report2013.pdf.

(٢١) انظر: www.gscpnet.com/.

(٢٢) صدر تقييم الامتثال لحقوق الإنسان مؤخرا في إطار منبر مفتوح من أجل التشجيع على إجراء مناقشة أوسع نطاقا بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مؤشرات قطاع الأعمال. والتقييم متاح على الرابط التالي: <http://business-humanrights.org/en/platform-for-human-rights-indicators-for-business-hrib>. انظر أيضا: www.globalcompactselfassessment.org.

(٢٣) انظر: Shift, *From Audit to Innovation: Advancing Human Rights in Global Supply Chains* (New York, 2013) http://shiftproject.org/sites/default/files/From%20Audit%20to%20Innovation-Advancing%20Human%20Rights%20in%20Global%20Supply%20Chains_0.pdf متاح على الرابط التالي:

(٢٤) انظر، على سبيل المثال، أول تقرير لشركة Unilever عن حقوق الإنسان الذي يتناول تنفيذ وتتبع سياسة الاستعانة بالمصادر بطريقة مسؤولة (www.unilever.com).

٣ - التقارير المقدمة من الشركات وضمّان جودتها

٣٢ - تتولى شركات عديدة بالإضافة إلى تتبع أداؤها إعداد تقارير علنية تتضمن موجزا لجهودها ونتائجها، ويتم ذلك على نحو متزايد في إطار تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. وفي السنوات الأخيرة، بدأ عدد متنام من المؤسسات بالإبلاغ علنا عن الآثار الناجمة عن أنشطته، من خلال الاستعانة بأدوات وأطر تشتمل صراحة على المبادئ التوجيهية. وتمثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة، المعدّة ضمن المبادرة العالمية لتقارير الأداء، أكثر الأطر شيوعا إذ تستخدمها حاليا ٦٠٠٠ شركة. وفي عام ٢٠١٢، أتمت المبادرة العالمية تنسيق مبادئها التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ (الجيل الرابع من المبادئ التوجيهية) كي تشمل الإبلاغ عن عناصر ذات أهمية بالنسبة إلى تلك المبادئ. وفي وقت سابق من عام ٢٠١٥، أعلنت المبادرة المعنية بإطار إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان وضمّان جودتها^(٢٥) عن صدور إطار الأمم المتحدة المتعلق بالإبلاغ وفقا للمبادئ التوجيهية، الذي يقدّم توجيهات شاملة إلى الشركات للإبلاغ عن جميع جوانب مسؤوليتها المتصلة باحترام حقوق الإنسان.

٣٣ - ولا يزال الاهتمام بالإبلاغ العلني عن حالة حقوق الإنسان يشهد تزايدا، ومعه الشروط ذات الصلة بالموضوع. وقد بادر عدد من الدول والمؤسسات الدولية إلى تعزيز شروطه القانونية الموجهة إلى الشركات لإعداد تقاريرها العلنية المتعلقة بعملياتها والآثار الناجمة عنها^(٢٦). وبالإضافة إلى ذلك، تتناول مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالتقارير المقدمة من الشركات الآثار المترتبة على حقوق الإنسان، وهما تحديدا مبادرة الاتفاق العالمي ومبادئ تمكين المرأة^(٢٧).

٣٤ - ويؤدي المستثمرون أيضا دعمهم بشكل متزايد إزاء الشركات التي تبلغ عن الآثار المترتبة على حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يسرُّ الفريق العامل أن يشير إلى الدعم العلني المقدم من مجموعة كبيرة من المستثمرين (شمل هذا الدعم في تموز/يوليه ٢٠١٥ ما مجموعه ٨٢ مستثمرا يمثلون ٤,٨ تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة) إلى إطار الأمم المتحدة المتعلق بالإبلاغ وفقا للمبادئ التوجيهية. وذكر هؤلاء المستثمرون، في البيان الذي أصدره ترحيبا بالإطار، أنهم يرون فيه أداة أساسية تتيح للمستثمرين استعراض طريقة فهم

(٢٥) انظر: www.shiftproject.org/project/human-rights-reporting-and-assurance-frameworks-initiative-rafi.

(٢٦) تشمل الشروط الإبلاغ عن المعادن الموجهة للزراعات في إطار قانون دود وفرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وشروط الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لدى المفوضية الأوروبية، وقانون كاليفورنيا لعام ٢٠١٠ المتعلق بالشفافية في سلاسل الإمداد.

(٢٧) انظر: www.wepinciples.org.

الشركات للمخاطر ذات الصلة بحقوق الإنسان وإدارتها^(٢٨). وبدأت الشركات أيضا بالتفكير على نطاق أوسع في الآثار الناجمة عنها، وقد وضع البعض منها حسابات تتعلق بالأرباح والخسائر البيئية من أجل تسجيل الآثار البيئية المترتبة على أنشطتها بالدولار^(٢٩). وشرع عدد آخر في اختبار نماذج مماثلة لقياس الأرباح والخسائر على الصعيد الاجتماعي^(٣٠).

٣٥ - ويشجع الفريق العامل بقوة الاتجاه القائم من أجل الإبلاغ عن الآثار الفعلية، بما في ذلك الآثار المتعلقة بحقوق الإنسان، ووضع المؤشرات ذات الصلة لهذه الغاية. وقد أسهم إطار الأمم المتحدة المتعلق بالإبلاغ وفقا للمبادئ التوجيهية الذي صدر حديثا، ومطابقته مع العمل الهام للمبادرة العالمية لتقارير الأداء في مجال وضع المؤشرات ذات الصلة بحقوق الإنسان، إسهاما حاسما في تحديد عناصر الإبلاغ الشامل المتعلقة بحقوق الإنسان. غير أن حالة عدم التيقن والمناقشة الدائرة بشأن السبل التي ينبغي اعتمادها لضمان جودة هذا الإبلاغ لم تجد أجوبة بعد. وحاليا، تتولى المبادرة المعنية بإطار إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان وضمان جودتها وضع توجيهات عملية موجهة إلى أخصائيي ضمان الجودة في الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان تمثيا مع المبادئ التوجيهية.

٤ - مبادرات المستثمرين

٣٦ - ويؤدي المستثمرون كذلك اهتماما بالأداء الاجتماعي للشركات ويعرب البعض منهم، على النحو المشار إليه في الفرع السابق، عن تأييده الصريح للإبلاغ عن الآثار ذات الصلة بحقوق الإنسان.

٣٧ - ويتولى المستثمرون في المجال الإداري والبيئي والاجتماعي إدارة الأموال المخصصة للشركات الملتزمة بتنظيم الآثار الناجمة عنها، سواء على الصعيد الاجتماعي أو البيئي. ويُذكر من بين الأمثلة البارزة في هذا السياق مؤشرات داو جونز للاستدامة والمؤشرات

(٢٨) انظر: www.ungpreporting.org/early-adopters/investor-statement/#sthash.O4aWfwIY.dpuf.

(٢٩) انظر، على سبيل المثال، <http://about.puma.com/en/sustainability/environment/environmental-profit-and-loss-account>، أو www.kering.com/en/sustainability/whatisapl.

(٣٠) انظر، على سبيل المثال، World Business Council for Sustainable Development, *Towards a Social Capital Protocol: A Call for Collaboration* (2015)، متاح على الرابط التالي: file:///C:/Users/laurent.gauthier/Downloads/WBCSD_Towards%20a%20Social%20Capital%20Protocol%20for%20Collaboration.pdf، و <http://trueprice.org>.

الجيدة الأربعة لمجموعة فوتوسي فيما يتعلق بأداء الشركات. وتجمع هذه المؤشرات كميات ضخمة من البيانات المتعلقة بآلاف الشركات.

٣٨ - غير أن العديد من المبادرات في المجالات البيئية والاجتماعية والإدارية لا تشمل سوى واحد أو اثنين من المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي لا تقيس الجوانب الاجتماعية إلا من خلال درجة الوعي والالتزام المعرب عنها في السياسات أو البيانات العامة للشركات^(٣١). وبهذه الصفة، تصبح هذه المؤشرات محدودة في قدرتها على رصد أداء قطاع الأعمال في الممارسة العملية. ومع ذلك، فإن هذه الجهود وغيرها من أشكال الاستثمار المتسم بالمسؤولية الاجتماعية ترمي إلى تحقيق عدد كبير من الأهداف التي تُعنى بها المبادئ التوجيهية. ويُظهر الاهتمام المتزايد للمستثمرين بدمج البيانات البيئية والاجتماعية والإدارية^(٣٢)، فضلاً عن مراعاة معايير حقوق الإنسان، الإمكانيات التي ينطوي عليها هذا المجال في التشجيع على الإبلاغ والأداء بشكل أفضل في مجال حقوق الإنسان. ولا يمكن تحقيق هذه الإمكانيات إلا إذا شجع المستثمرون على اعتماد مقاييس يمكن الركون إليها بقدر أكبر في مجال احترام حقوق الإنسان.

٥ - أنشطة الترتيب والتصنيف التي تضطلع بها المنظمات الخارجية

٣٩ - بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الشركات لتتبع أدائها والإبلاغ عنه، أُنخذ كذلك عدد من المبادرات الخارجية لتتبع أداء الشركات وتحديد مراتبها بالقياس إلى المعايير الاجتماعية القائمة، وعلى نحو متزايد أيضاً، بالقياس إلى معايير حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تتولى مبادرة أو كسفام التي تُعنى بكشف الوجه الآخر للعلامات التجارية^(٣٣) وضع تصنيف للسياسات التي تنتهجها أكبر شركات الأغذية والمشروبات فيما يتعلق بسبعة مواضيع متصلة بحقوق الإنسان، مثل الحقوق في الأراضي وحيازتها واستغلالها بطريقة مستدامة، وحقوق المرأة. أما مؤشر تيسير الحصول على الأدوية^(٣٤) الذي جرت مواءمته مع معايير حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الصحة، فيضع تصنيفاً لجهود شركات صناعة الأدوية التي تُبذل لتحسين فرص الحصول على الأدوية في البلدان النامية. ومن بين الأمثلة

(٣١) انظر، على سبيل المثال، تقييم الاستدامة على مستوى الشركات الذي أجرته شركة RobecoSAM، والذي تُستخدم نتائجه كأساس لمؤشرات داو جونز للاستدامة لعام ٢٠١٥. متاح على الموقع التالي: www.robecosam.com. وترد المؤشرات ذات الصلة في إطار مشاركة أصحاب المصلحة وممارسات العمل.

(٣٢) انظر، على سبيل المثال، www.world-exchanges.org/insight/reports/wfe-launches-sustainability-working-group.

(٣٣) انظر: www.behindthebrands.org/.

(٣٤) انظر: www.accesstomedicineindex.org/.

الأخرى التي ظهرت مؤخرا يشار إلى مشروع تصنيف الحقوق الرقمية^(٣٥). ومؤشر أداء الشركات في مجال حقوق الإنسان الرامي إلى وضع تصنيف متاح للجمهور بشأن نهج وأداء الشركات العالمية في مجال حقوق الإنسان، بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية والإرشادات الأخرى الخاصة بقطاعات محددة^(٣٦).

٦ - أنشطة التقييم والإبلاغ التي يضطلع بها الأفراد المتأثرون والجماعات المتأثرة

٤٠ - إلى جانب المبادرات المعنية بالجانب الكمي الواردة أعلاه، يتولى عدد من شبكات المجتمع المدني كالشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، وعدد من المنظمات غير الحكومية مثل منظمة أوكسفام، مدد يد العون إلى المجتمعات المحلية والعمال والمبطلين عن المخالفات في مجال تقييم الانتهاكات التي ترتكبها الشركات على صعيد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها^(٣٧). وتتيح عمليات تقييم الآثار المترتبة على حقوق الإنسان، على صعيد المجتمعات المحلية، أن تقود المجتمعات المتأثرة عملية جمع المعلومات وأنشطة المشاركة وفقا لفهمها لكيفية تأثر حقوقها بأنشطة قطاع الأعمال.

٤١ - وستكتسي هذه الجهود أهمية حاسمة في أي محاولة لرصد قيام الشركات بتنفيذ المبادئ التوجيهية على نحو منهجي. فهي توفر جانبا مكتملا هاما لجهود التتبع التي تبذلها الشركات، ولا سيما بشأن عنصرَي العناية الواجبة والتشاور، وقد يُستعان بها لإلقاء الضوء على أوجه القصور في الحماية التي تقدمها الدول في مواجهة الانتهاكات التي ترتكبها المؤسسات التجارية في مجال حقوق الإنسان. وبالنظر إلى تركيز هذه المنهجيات على المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان، فإنها قد تعود بالفائدة أيضا على عملية النظر في دمج المؤشرات المتعلقة بالمشاركة ضمن منهجيات القياس بوجه أعم.

(٣٥) انظر: <https://rankingdigitalrights.org>.

(٣٦) انظر: <http://business-humanrights.org/en/corporate-human-rights-benchmark>.

(٣٧) انظر، على وجه الخصوص، أداة "Getting it right" التي وضعتها منظمة الحقوق والديمقراطية (Rights and Democracy) واستخدمتها منظمة أوكسفام والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان. متاحة على الرابط التالي: <http://hria.equalit.ie/en/>. انظر أيضا: <http://policy-practice.oxfamamerica.org/work/private-sector-engagement/community-based-human-rights-impact-assessment-initiative>، و www.fidh.org/article7502، والقائمة المرجعية للشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المتاحة على الرابط التالي: <http://business-humanrights.org/en/checklist-documenting-corporate-human-rights-impacts>.

جيم - ركيزة القياس الثالثة: إتاحة سبل الانتصاف

٤٢ - لقد سعى عدد من المنظمات إلى قياس متانة الأسس التي تقوم عليها سبل الانتصاف القضائية ومدى استقلالها. وفي الآونة الأخيرة، بُذلت محاولات لتحديد فعالية سبل الانتصاف غير القضائية.

١ - سبل الانتصاف القضائية

٤٣ - يتوافر لهذه الركيزة، على غرار الركيزة الأولى، عدد من قواعد البيانات والتصنيفات المتاحة على الصعيد العالمي بشأن سيادة القانون واستقلال القضاء وتبين الفساد، وهي تعطي دلالة عامة عن إمكانية الحصول على تعويض عن طريق المحاكم القائمة في بلد معين (انظر الفرع ثانياً - ألف). وعادة، تكون البيانات المتعلقة بسبل الانتصاف الفعالة متوافرة على الصعيد الوطني من خلال البيانات الإدارية، وسجلات المحاكم، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات شبه القضائية والآليات غير الرسمية الأخرى.

٤٤ - وعلى الصعيد الدولي، قد تتضمن التقارير الواردة من الدول، والملاحظات الختامية المقدمة من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، معلومات ذات أهمية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات الشكاوى الفردية الواردة إلى الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات المذكورة أعلاه^(٣٨). كما تشمل التقارير المتعلقة بالبلاغات، التي يعدّها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، معلومات عن الضرر ذي الصلة بقطاع الأعمال^(٣٩).

٤٥ - وفيما يتعلق على وجه التحديد بالركيزة الثالثة، جرت الإشارة في إطار مشروع المساءلة وإتاحة سبل الانتصاف الذي وضعته مفوضية حقوق الإنسان إلى سلسلة من الحواجز القانونية والعملية الماثلة أمام الضحايا الذين يسعون إلى سبل الانتصاف القضائية^(٤٠). وقد يسهم التدفق المتزايد للمعلومات بشأن تلك الحواجز، والتوصيات المقدمة لإزالتها، في وضع إطار لقياس آليات الانتصاف التي تتيحها الدول. ويمكن أيضاً لمؤشرات سبل الانتصاف القضائية المتاحة على إثر التعرض للضرر المتصل بقطاع الأعمال أن تستند إلى المؤشرات التي سبق أن وضعتها مفوضية حقوق الإنسان بشأن الحصول على المعونة القانونية،

(٣٨) انظر: <http://juris.ohchr.org>.

(٣٩) انظر: www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CommunicationsreportsSP.aspx.

(٤٠) www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/OHCHRstudyondomesticlawremedies.aspx.

والمحاكمة وفق الأصول القانونية، والدور الذي تضطلع به الجهات شبه القضائية (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على سبيل المثال) وغير القضائية (الجهات التنفيذية أو الإدارية)^(٤١).

٢ - سبل الانتصاف غير القضائية

٤٦ - يدفع إطار تقديم التقارير بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الشركات إلى الإبلاغ عن عمليات ونتائج آليات الانتصاف غير القضائية الخاصة بها. والمبادرات ذات الصلة بشكل مباشر أكثر بالركيزتين ١ و ٢، من قبيل الدراسات الاستقصائية للدول التي أجراها الفريق العامل، تتضمن أيضا مؤشرات وبيانات قد تكون ذات أهمية لقياس مدى تنفيذ الركيزة ٣.

٤٧ - وثمة طريقة أخرى لقياس إمكانية الحصول على سبل الانتصاف من خلال النظر في آليات التظلم غير القضائية العالمية التطبيق. وتسمح جهات الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، بتقديم الشكاوى ضد الشركات المتعددة الجنسيات التي يوجد مقرها في بلدان منظمة التعاون والتنمية. وللأسف، ليست هناك أي قاعدة بيانات لجميع الشكاوى المقدمة إلى جهات الاتصال الوطنية، ولا توفر قواعد البيانات الثلاث القائمة صورة شاملة عن الشكاوى. ومع ذلك، حاولت دراستان أجريتا في الآونة الأخيرة تقييم الصورة الشاملة لفعالية جهات الاتصال الوطنية^(٤٢). وبالمثل، يمكن تتبع الشكاوى المقدمة إلى مستشار الامتثال/أمين المظالم في مؤسسة التمويل الدولية وطريقته في معالجتها^(٤٣)، وتتعهد منظمة العمل الدولية قاعدة بيانات عن القضايا المتصلة بحرية تكوين الجمعيات^(٤٤).

(٤١) انظر: www.ohchr.org/EN/Issues/Indicators/Pages/HRIndicatorsIndex.aspx.

(٤٢) John G. Ruggie and Tamaryn Nelson, "Human rights and the OECD guidelines for multinational enterprises: Normative innovations and implementation challenges", *Corporate Social Responsibility Initiative*, Working Paper No. 66. Cambridge, MA: John F. Kennedy School of Government, Harvard University (2015); and OECD Watch, "Remedy remains rare: An analysis of 15 years of NCP cases and their contribution to improve access to remedy for victims of corporate misconduct" (2015).

(٤٣) www.cao-ombudsman.org/cases/

(٤٤) www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:1:0::NO

٣ - رصد المطالبات المتعلقة بحقوق الإنسان

٤٨ - يوجد أيضا عدد من قواعد البيانات للقضايا الفردية. وتقدم مناهج عمل الشركات والحكومات التي يديرها مركز موارد حقوق الإنسان والأعمال^(٤٥)، معلومات عن آليات التظلم القضائية وغير القضائية على السواء. ويتتبع مشروع قاعدة بيانات الشركات وحقوق الإنسان^(٤٦) الذي يستند بقدر كبير إلى المعلومات المتاحة في الموقع الشبكي للمركز أكثر من ٤٠٠ قضية من قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها المؤسسات التجارية في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤، وينظر في سبل الانتصاف المتبعة والنتائج المحققة. ولقد قام عدد من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بتجميع القضايا وتقديم توجيهات للشركات والدول من أجل جبر الأضرار^(٤٧).

ثالثا - الثغرات في المبادرات الحالية والاعتبارات المتصلة بمبادرات القياس في المستقبل

٤٩ - ورد في الفرع السابق بيان عن الجهود المبذولة حاليا من أجل قياس تنفيذ الدول والشركات للمبادئ التوجيهية. وفي هذا الفرع، يحدد الفريق العامل الثغرات والدروس الأساسية التي ينبغي أن تؤثر على المبادرات الجديدة من أجل قياس مدى الاستفادة من المبادئ التوجيهية وتنفيذها.

ألف - الثغرات في التغطية المستندة إلى بيانات: قياس ما يكتسب أهمية

٥٠ - تشوب المعلومات المتاحة ومبادرات القياس الحالية ثغرات كبيرة. فأولا، وفيما يتعلق بتغطية المبادئ التوجيهية، تتوجه مبادرات القياس بمعظمها نحو الركيزة ٢ ثم الركيزة ١. والمعلومات المتعلقة بتنفيذ الركيزة ٣ قليلة نسبيا. وهذا جدير بالذكر نظراً لغرابته. وفي حين يتعذر، إن لم نقل يستحيل، قياس مدى الضرر الذي حالت إجراءات الدول أو الشركات

(٤٥) [http://business-humanrights.org/en/getting-started-0/government-action-platform/company-action-](http://business-humanrights.org/en/getting-started-0/government-action-platform/company-action-platform)

platform و <http://business-humanrights.org/en/government-action-platform>

(٤٦) www.chrdproject.com

(٤٧) [www.fidh.org/International-Federation-for-Human-Rights/globalisation-humanrights/business-and-](http://www.fidh.org/International-Federation-for-Human-Rights/globalisation-humanrights/business-and-human-rights/Updated-version-Corporate-8258)

human-rights/Updated-version-Corporate-8258 Gwynne Skinner, Robert McCorquodale، انظر أيضا: "transnational business" (December 2013)، متاح في الموقع التالي: <http://www.corporatejustice.org/>

.IMG/pdf/the_third_pillar_access_to_judicial_remedies_for_human_rights_violation.-1-2.pdf

دون وقوعه، من السهل بالمقارنة قياس مدى الضرر الذي عولج لدى وقوعه. ويمكن القول إن الركيزة ٣ لديها مجموعة من البيانات المحددة والقابلة للقياس أكثر من الركيزتين ١ و ٢، ولكن البيانات المحددة عن الركيزة ٣ غير متوافرة. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات العامة المتصلة بسبل الانتصاف القائمة على مستوى الدول لا تُجمع على نحو يُيسر الوصول إليها ويتيح تحديد الانتهاكات المتصلة بالأعمال التجارية.

٥١ - وثانياً، فيما يتعلق بالمضمون، فإن كلا من قضايا العمل، والصحة والسلامة، والآثار البيئية مشمول بعدد من مبادرات الدول والشركات على السواء. وتعامل الآثار على حقوق الإنسان على نحو أعمّ، وباستثناء الحقوق في مكان العمل والتمييز المتصل بها، لم يتم التطرق إلى حقوق الإنسان المحددة من قبيل الحقوق المتصلة بالأراضي أو حرية التعبير بالقدر الكافي أو الوافي. وبالمثل، فإن معظم مبادرات الدول والشركات تولي اهتماماً أقل للآثار الضارة على المجتمعات المحلية المتضررة (مثل جماعات السكان الأصليين والأقليات)، وعلى المدافعين عن حقوق الإنسان^(٤٨). وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم المعلومات المتاحة تتعلق بالشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات، وقلما تتوافر بيانات وتوجيهات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥٢ - وثالثاً، تتعلق الكثير من الالتزامات التي تأخذها الشركات أو الدول على عاتقها بحقوق الإنسان وإلى حدّ ما بالآليات، إنما يتعلق عدد أقل بالآثار الفعلية المترتبة على منع انتهاكات حقوق الإنسان أو إنصاف ضحاياها. ويجري بحث هذه النقطة بمزيد من التفصيل أدناه.

٥٣ - وإلى حد ما، تعكس الحالة الراهنة المجالات التي تكون فيها الممارسات الأشد رسوخاً، نظراً إلى أن الجهود في مجال القياس تشمل مسائل قائمة تتوافر بشأنها المعلومات. إلا أن الأثر الجماعي الذي تحدّته تلك الجهود قد يؤدي إلى تضائل أهمية المواضيع أو التحديات التي يصعب قياسها أكثر من غيرها في سلم الأولويات. ويشدد الفريق العامل على أن ما يجب قياسه هو ما تكتسب معرفته مغزى، لا ما يسهل قياسه أو ما يتلاءم مع أدوات القياس وموارده.

٥٤ - وليس قياس ما هو حقاً مفيد بالمهمة اليسيرة. فجميع جوانب المبادئ التوجيهية غير قابلة للترجمة بسهولة إلى مؤشرات واضحة ومباشرة. وقد يكون للمؤسسات التجارية أثر

(٤٨) انظر، على سبيل المثال، النتائج الرئيسية في مناهج العمل، متاحة في الموقع التالي: http://business-humanrights.org/sites/default/files/Action_Platform_Final.pdf

سلي على كل حق من حقوق الإنسان، في أي بلد من بلدان العالم. وأية محاولة لاستخلاص تلك الآثار وتحويلها إلى نهج موحدة ستقوض، بحكم تعريفها، بعض فروقها الدقيقة وتعقيدها.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، فإن عملية القياس ليست محايدة. فتحديد ما سيخضع للقياس وكيفية قياسه يركز الاهتمام والقيمة على بعض المجالات فيما يغفل مجالات أخرى. ولا بد من الحرص كذلك على أن تستند هذه الخيارات إلى مبادئ حقوق الإنسان الدولية، وأن تضع البشر في صلب أدوات القياس.

٥٦ - ولا تتعلق هذه المشكلة على الأخص بالمبادئ التوجيهية أو بمجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، سلط كل من عملية وضع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والإفراط في الاعتماد على البيانات الاجتماعية والاقتصادية الضوء على الخيارات التي لا تفي بمعايير حقوق الإنسان في العديد من الجوانب^(٤٩). ولقد أشار بعض المعلقين إلى آثار الاختلال المترتبة على اختيار مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية^(٥٠).

٥٧ - ويتجلى اختلال مماثل في مؤشر سهولة مزاولة الأعمال التجارية الذي أعده البنك الدولي. فقد تضمنت النسخة السابقة مؤشرات تمنح البلدان درجات أعلى لحدها من حماية العمال^(٥١). وفيما يرى البعض أن فرض قيود على تسريح الموظفين أو تشجيع النقابات العمالية قد يعيق مؤسسات الأعمال في الأجل القصير، يعتقد الفريق العامل أن ذلك يعطل العمليات التجارية الطويلة الأجل، بصرف النظر عن أنه يتنافى مع قانون حقوق الإنسان. وتتماشى المنهجية الآن مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ولم يعد تقرير ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٥ يعرض تصنيف الأنظمة الاقتصادية حسب مؤشرات تنظيم العمل^(٥٢).

(٤٩) انظر، على سبيل المثال، الاستبعاد المثير للجدل لأمن الحياة من المؤشر ٧-١٠ (نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة) المتعلق بالغاية ٧ - دال التي تتعلق بإدخال تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠. ومع أن هذه الغاية المحددة قد تحققت، فإن السؤال الذي لا يزال مطروحا هو معرفة المدى الذي تعكس فيه هذه النتيجة الوضع الحقيقي للأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية في العالم (A/HRC/22/46، الفقرة ١٠). انظر أيضا المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الإحصاءات الرسمية وحقوق الإنسان، متاح في الموقع التالي: www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/HRAndStatistics.pdf.

(٥٠) Sakiko Fukuda-Parr, Alicia Ely Yamin and Joshua Greenstein, "The power of numbers: A critical review of Millennium Development Goal targets for human development and human rights", *Journal of Human Development and Capabilities: A Multi-Disciplinary Journal for People-Centred Development*, 17 April 2014.

(٥١) انظر انتقاد المؤشر في *International Trade Union Confederation, ITUC Global Rights Index: The World's Worst Countries for Workers, 2014*, p. 9.

(٥٢) www.doingbusiness.org/methodology/labor-market-regulation

باء - الحاجة إلى عملية شاملة للجميع ومشروعة

٥٨ - نظرا لأن القياس يتعلق بالخيارات، لا بد من أن يأخذ تحالف كبير من أصحاب المصلحة بزمام عملية وضع أدوات قياس ونظم تتبع ومؤشرات للمبادئ التوجيهية، مع أخذ آراء جميع المناطق والقطاعات والجهات الفاعلة في الحسبان (بدءا من حكومات البلدان الأصلية وحكومات البلدان المضيفة مروراً بالشركات المملوكة للدولة والشركات المقيّدة والخاصة وصولاً إلى منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية)، مما يؤدي بالتالي إلى ضمان شرعية العملية. ويستند عدد من المبادرات المذكورة في الفرع الثاني إلى عملية يتعدد فيها أصحاب المصلحة وتتوخى توافق الآراء لضمان شرعية النتائج.

٥٩ - ومع التسليم بأن تطوير أدوات القياس ومؤشراته يجب أن يشمل الخبرة المتخصصة لضمان الدقة من الناحية التقنية، يشدد الفريق العامل على أن هذه العملية ينبغي أيضا أن تسعى إلى إدراج الأفراد والمجتمعات المحلية المعرّضين للضرر أو المتضررين فعلا بسبب العمليات التجارية، فضلا عن المنظمات التي تمثل مصالحهم. وإذا اقتضت عملية وضع أدوات القياس على عدد محدود من الخبراء والمؤسسات، فستتطوي على خطر تكرار علاقات السلطة القائمة التي يظل فيها الضحايا لا صوت لهم ولا حول لهم ولا قوة.

جيم - قياس الالتزامات مقابل الآثار

٦٠ - يعني قياس تنفيذ المبادئ التوجيهية فعليا جمع البيانات على ثلاثة مستويات، وهي الالتزام، والعمليات، والنتيجة أو الأثر، على النحو المبين أدناه:

(أ) تشير الالتزامات إلى السياسات الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الشركات. وفيما يتعلق بالدول، يشمل ذلك الصكوك القانونية والقوانين والأنظمة والآليات المؤسسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فعلى سبيل المثال، هل أعلنت الدولة صراحة أو اعتمدت سياسة تلتزم بموجبهما بالمبادئ التوجيهية أو بواجبها توفير الحماية ضد أذى الشركات؟ وفي حالة الأعمال التجارية، يشير ذلك إلى سياسات الشركة التي تنص على احترام الشركة لحقوق الإنسان أو التزامها بالمبادئ التوجيهية، مثل مدونة سلوك تحظر عمل الأطفال في عمليات الشركة ولدى مورديها؛

(ب) تشير العمليات إلى الجهود المبذولة لإدراج المبادئ التوجيهية في هياكل ونظم الدول أو الشركات مثل توفير موارد كافية من الميزانية لجهاز القضاء من أجل التحقيق في الشكاوى أو تدريب الموظفين؛

(ج) تشير النتيجة أو الأثر إلى فعالية تلك الآليات والنظم في منع الانتهاكات المتصلة بالأعمال التجارية. فعلى سبيل المثال، ما هو عدد حالات الحوادث المهنية في بلد معين أو قطاع صناعي معين؟ أو كم هو عدد حالات عمل الأطفال التي سُجّلت في السنة السابقة؟

٦١ - ويعكس هذا التقسيم التصنيف العام للمعلومات بشأن أداء الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان، أي تصنيف الهياكل والالتزامات والآليات والنتائج^(٥٣). وتتيح المبادئ التوجيهية بسهولة إجراء هذا التصنيف. وفيما يتعلق بالشركات، يقترح الفريق العامل أنه من الأفضل الإعراب عن "النتائج" بالإشارة إلى "الآثار" للتعبير عن اللغة المعتمدة في المبادئ التوجيهية^(٥٤).

٦٢ - وتكتسب هذه الأشكال الثلاثة من البيانات أهمية حاسمة من أجل قياس تنفيذ المبادئ التوجيهية. ومع ذلك، وفي حين تظهر المبادرات القائمة نسبياً قدراً لا يستهان به من المعلومات بشأن الالتزام، وقدراً آخر بشأن العمليات، فإنها لا تفصح الكثير عن النتائج والآثار. ولا يتضح ما إذا كان أي من الالتزامات والعمليات التي تتوافر عنها بيانات قد أدى إلى تحسين ممارسات الشركات أو تخفيض عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مؤسسات الأعمال. ومن المفهوم أن الجهود الحالية تركز على عنصرى الالتزامات والعمليات، بالنظر إلى أن زيادة توافر البيانات عنهما يجعلها أيسر على التحديد الكمي. ومع ذلك، وابتغاء لقياس مدى تنفيذ المبادئ التوجيهية حقاً، يجب التأكد من أن عنصر الآثار، ولا سيما بالنسبة إلى الأفراد والجماعات المتأثرة من الضرر المتعلق بالأعمال التجارية، لن يضيع.

٦٣ - وبالتالي، هناك حاجة إلى مزيد من الدقة المنهجية وجمع البيانات من أجل رصد النتائج والآثار الفعلية. وفي هذا الصدد، بوسع آلية فعالة للتظلم في الشركات يمكن للمتضررين أن يعربوا من خلالها مباشرة عن مخاوفهم بشأن الطريقة التي يتضررون بها

(٥٣) انظر OHCHR, *Human Rights Indicators: A Guide to Measurement and Implementation* (New York and Geneva, 2012), pp. 33-37 متاح في الموقع التالي: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/Human_rights_indicators_en.pdf.

(٥٤) لأغراض إعداد هذا التقرير، يستخدم الفريق العامل هذين المصطلحين، مع التنبيه إلى أن كلا من تلك الفئتين غير مستقرة، وأن مصطلحات أخرى قد تعبر في المستقبل بصورة أفضل عن التمييز بين هذين المصطلحين، وأنه من الممكن أن تصبح دلالة هذين المصطلحين بدورهما أكثر تحديداً لتلبية احتياجات أداة قياس محددة (على سبيل المثال، تميز بعض المنهجيات بين قياس النواتج والنتائج بالنسبة للشركات).

أو يمكن أن يتضرروا بها، أن تكون، على سبيل المثال، مؤشرا جيدا للأثر المحتمل والمتكرر على حقوق الإنسان^(٥٥).

دال - تعقب المطالبات المتعلقة بحقوق الإنسان

٦٤ - إن جمع معلومات واسعة النطاق ومنهجية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مؤسسات الأعمال هي مهمة عسيرة. فمعظم المعلومات التي تصل إلى المجتمع الدولي بشأن هذه الانتهاكات تأتي من الحالات المبلغ عنها في وسائط الإعلام أو الشكاوى التي تقدم من خلال آليات الانتصاف المحلية أو الدولية. ويجب الحرص على تمييز تحيز الانتقاء سواء في الإبلاغ عن الشكاوى أو في استخلاص الاستنتاجات منها.

٦٥ - ولا يخفى على أحد أن احتمال إقدام الضحايا على الإبلاغ عن الشكاوى يتضاءل في السياقات القمعية. ولذلك، فإن تراجع عدد الشكاوى المقدمة سنويا إلى آليات انتصاف الدول أو الشركات قد لا يشير إلى أن الدولة تقوم بتحسين أدائها في مجال الحماية من الانتهاكات ذات الصلة بالأعمال التجارية، إنما بالأحرى أنها ازدادت قمعا بكل بساطة. وينطبق الأمر نفسه على آليات الانتصاف في الشركات. وتنطبق هذه النقطة العامة أيضا على التقارير الإعلامية. فإذا لم يخصص تحقيق صحفي لإحدى الشركات، فهذا لا يعني بالضرورة أنها أفضل من قريناتها في بذل العناية الواجبة. وقد تكون هناك عدة أسباب محددة السياق وراء تغطية وسائط الإعلام لبعض أنواع الشكاوى أو الشركات أكثر من غيرها.

٦٦ - وبالتالي، لا بد من توخي الحذر في استخلاص الاستنتاجات، ويجب أخذ الخصائص الإقليمية أو الاتجاهات الزمنية التي قد ترتبط بأنماط تقديم الشكاوى في الاعتبار. وحتى بوجود هذه القيود، فإن قاعدة للبيانات توفر معلومات عن أنواع المطالبات المقدمة، وموعد تقديمها وموعد معالجتها (من خلال الانتصاف) ضرورية لفهم ما إذا كانت السياسات والآليات المبينة في الركيزتين ١ و ٢ تتسم بالفعالية. وينبغي أن تسعى الجهود المبذولة في مجال جمع البيانات إلى تحقيق التوازن في تنوع المصادر بين تقارير الأطراف الثالثة (المنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص)، وغير ذلك من آليات التظلم غير القضائية، مثل جهات الاتصال الوطنية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصادر الأخبار المحلية.

(٥٥) انظر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان: دليل تفسيري (New York and Geneva, 2012) p. 34، متاح في الموقع http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_12_02_ar.pdf

هاء - تحقيق التوازن بين النهجين النوعي والكمي

٦٧ - تظهر المبادرات المبينة في الفرع الثاني مختلف النهج المتبعة لقياس الممارسات التي تلجأ إليها الشركات والدول لمنع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب القطاع الخاص. وأحد هذه النهج الذي يقوم على تصنيف المؤشرات والمستثمرين هو كمي في المقام الأول. أما النهج الآخر المبين في المبادرات والتقييمات الواردة في الركيزة-٣ التي تجريها المجتمعات المحلية المتضررة، فهو نوعي بقدر أكبر. ومن المهم استخدام كلا النوعين من المعلومات وعدم السماح بأن يطغى نهج على الآخر.

٦٨ - وتشير المبادئ التوجيهية صراحة إلى هذين النهجين عند مناقشة نظم التتبع لدى الشركات. وينص المبدأ ٢٠ على أن التتبع ينبغي أن يكون كما يلي: (أ) أن يقوم على مؤشرات كمية ونوعية ملائمة؛ و (ب) أن يستند إلى التعليقات الواردة من مصادر داخلية وخارجية، بما في ذلك أصحاب المصلحة المتضررون. ويتضمن الدليل التفسيري لمسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان الملاحظة التالية:

يمكن أن تنطوي المؤشرات الكمية على مزايا نظرا لدقتها وسهولة دمجها أو ربطها بالمؤشرات المستخدمة في مجالات العمل التجاري الأخرى. على أنه بالنظر إلى احترام حقوق الإنسان يتعلق بكرامة الإنسان فإن المؤشرات النوعية التي تشمل، قدر المستطاع، تصورات فئات أصحاب المصلحة المتضررين ستكون دوما مهمة. وفي بعض الحالات، ستكون المؤشرات النوعية مهمة لتفسير المؤشرات الكمية بدقة، مثل تقييم ما إذا كان انخفاض عدد التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لسلامة العاملين يعبر عن انخفاض في تلك الحوادث، أو عدم الثقة في نظام الإبلاغ، أو التخويف الذي يحول دون الإبلاغ^(٥٦).

٦٩ - وتفسح المبادرات الأخيرة، مثل إطار تقديم التقارير بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، مجالا لإجراء تقييم نوعي، في حين تركز المبادرات الأخرى بصفة أساسية، مثل نموذج التقييم الأساسي الوطني، على تقييم المؤشرات النوعية. ولا تزال مبادرات أخرى تمنح الأولوية للبيانات المنبثقة عن المنظمات التي ترصد ما تخلفه الشركات من آثار ووجهات نظر الأشخاص والمجتمعات المتضررين^(٥٧). وفي هذا الصدد، تكتسب المبادرات الرامية إلى تقييم

(٥٦) المرجع نفسه، الصفحة ٦٧، السؤال ٥١ .

(٥٧) انظر، على سبيل المثال the Corporations and Human Rights Database متاح في الموقع التالي:

<http://chrdproject.com/index.html>

ما تخلفه الشركات من آثار من منظور المجتمعات المحلية المتضررة أهمية^(٥٨). ويجب التأكيد أيضا على أنه من الأهمية بصفة خاصة أن يشارك الضحايا المحتملون في عمليات قياس فعالية آليات التظلم، لضمان شرعية الآلية نفسها^(٥٩).

رابعاً - قياس تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: نحو تحقيق التقارب

٧٠ - يسلط هذا التقرير الضوء على التحدي المستمر الذي يتمثل في قياس تنفيذ المبادئ التوجيهية من جانب الدول والشركات. وفي الختام، يود الفريق العامل أن يسلط الضوء على ثلاثة مجالات استراتيجية يرى أن المزيد من الاهتمام بها سيؤدي إلى تحسينات هائلة في قياس تنفيذ المبادئ التوجيهية، وفي نهاية المطاف، إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان من جانب مؤسسات الأعمال.

ألف - قياس تنفيذ الدول للمبادئ التوجيهية من خلال خطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٧١ - توفر خطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وسيلة مفيدة لقياس تنفيذ الدول للمبادئ التوجيهية. ونموذج التقييم الأساسي الوطني الذي تقيّم فيه الدول مستوى تنفيذها الحالي للمبادئ التوجيهية هو أداة بالغة الأهمية لتكثيف المؤشرات مع السياقات المحددة وتتبع الأداء مع مرور الوقت. ويعتزم الفريق العامل إعادة النظر في توجيهاته بشأن خطط العمل الوطنية آخذا مسألة القياس في الاعتبار.

٧٢ - لا تشمل خطط العمل الوطنية الأولى تقييمات أساسية أو مجموعات شاملة من النقاط المرجعية والمؤشرات^(٦٠). ومع ذلك، فوقت إعداد التقرير، كان هناك عدد من

(٥٨) انظر، على سبيل المثال - <http://policy-practice.oxfamamerica.org/work/private-sector-engagement/community-based-human-rights-impact-assessment-initiative>.

(٥٩) انظر، على سبيل المثال *Caroline Rees, Piloting Principles for Effective Company-Stakeholder Grievance Mechanisms: A Report of Lessons Learned* (CSR Initiative, Harvard Kennedy School, Cambridge, 2011)، متاح في الموقع التالي: http://www.hks.harvard.edu/m-rcbg/CSRI/publications/report_46_GM_pilots.pdf.

(٦٠) International Corporate Accountability Roundtable and European Coalition for Corporate Justice (ECCJ), *Assessments of Existing National Action Plans (NAPs) on Business and Human Rights* (November 2014)، متاح في الموقع التالي: <http://icar.ngo/wp-content/uploads/2014/10/ICAR-ECCJ-Assessments-of-Existing-NAPs.pdf>.

العمليات التجارية لوضع خطط العمل الوطنية التي شددت بقدر أكبر على القياس واتخاذ نقاط مرجعية، مما في ذلك في ألمانيا واسكتلندا (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) وجنوب أفريقيا وزامبيا وشيلي، من بين بلدان أخرى^(٦١). ويثني الفريق العامل على هذه الممارسة الجيدة، ولكنه يسلم أيضا بأن خطوط الأساس الشاملة الأولية، في السياقات التي تتدنى فيها الموارد والقدرات، قد لا تكون واقعية. وفي هذه السياقات، قد يكون من الأجدى اعتماد استراتيجية يجري فيها التركيز على القضايا البارزة المعروفة كنقطة انطلاق.

٧٣ - ويرى الفريق العامل أن خطط العمل الوطنية هي وسيلة وليست غاية. ويمكن النظر إلى خطط العمل الوطنية على أنها عملية تحسين مستمرة بالنسبة إلى الدول. ويجب أن تخضع خطط العمل الوطنية، بغرض تفعيلها، للاستعراض والتحديث بانتظام، وأن تدمج فيها آليات للرصد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآلية التي تُنفذ من خلالها هذه الخطط، أي تلك التي تتضمن تحديدا شاملا لواجبات الدولة وإجراء مشاورات نطاق واسع مع أصحاب المصلحة، لا تقل أهمية عن المنتج النهائي. ويشجع الفريق العامل الدول على النظر إلى خطط العمل الوطنية بوصفها أداة للتحسين المستمر وعلى تنفيذها آخذة الإدماج والشمول في الاعتبار.

باء - مواصلة ترجمة المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى عناصر قابلة للقياس

٧٤ - على النحو الذي أكده الممثل الخاص السابق للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، سيكون دعم المبادئ التوجيهية بداية النهاية، وذلك بإنشاء خطة عمل عالمية مشتركة يمكن أن يقوم عليها التقدم التراكمي، خطوة خطوة (A/HRC/17/31، الفقرة ١٣). ويعتقد الفريق العامل أن من الضروري أن يسعى المجتمع الدولي، في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وعلى نطاق أوسع، لتحقيق التقارب بشأن كيفية قياس تنفيذ المبادئ التوجيهية. ومع أن الفريق العامل لا يحدد الشكل النهائي لهذه المبادرة، فهو يعتقد أن اتخاذ إجراءات عملية نحو تحقيق توافق في الآراء أمر في غاية الأهمية.

٧٥ - والعمل على تحديد العناصر القابلة للقياس للمبادئ التوجيهية جار على قدم وساق بالفعل، على النحو المبين في هذا التقرير، ولا سيما بشأن الركيزة ٢، كما يتضح من الأدوات والتوجيهات من قبيل تقييم الامتثال لحقوق الإنسان الذي أجراه المعهد الدائمركي

(٦١) <http://business-humanrights.org/en/un-guiding-principles/implementation-tools-examples/implementation-by-governments/by-type-of-initiative/national-action-plans>.

لحقوق الإنسان وإطار تقديم التقارير بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة (انظر الفرع ثانيا - باء). ومن المحتمل أن يقدم مشروع معايير حقوق الإنسان في الشركات لمزيد من التوجيهات عند وضعه في صيغته النهائية.

٧٦ - وجرى بعض العمل أيضا لقياس تنفيذ الركيزة ١، ولا سيما الجهود الرامية إلى تقديم التوجيه بشأن خطط العمل الوطنية، مثل تلك التي بذلها كل من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان والمائدة المستديرة الدولية لمساءلة الشركات (تحاكي هيكلية نموذج التقييم الأساسي الوطني هيكلية المبادئ التوجيهية)، والفريق العامل (يتضمن المرفق الثالث من توجيهاته بشأن خطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان قائمة بالعناصر المحتملة للاسترشاد بها من أجل وضع مؤشرات الركيزتين ١ و ٣) والدراسات الاستقصائية للدول^(٦٢).

٧٧ - وتعكس الحاجة إلى تفسير المبادئ التوجيهية في شكل عناصر قابلة للقياس النهج المشتركة في مجالات أخرى. ويحدد إطار مؤشرات حقوق الإنسان الذي وضعته المفوضية السامية لحقوق الإنسان والذي نوقش في هذا التقرير، على سبيل المثال، خصائص حقوق الإنسان، وهو يقسم تلك الحقوق إلى مؤشرات. وكمثال على ذلك، يقسم الحق في العمل (المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) إلى الخصائص التالية: فرص الحصول على عمل لائق ومنتج؛ وظروف العمل العادلة والأمنة؛ والتدريب وتطوير المهارات والتطوير المهني؛ والحماية من العمل القسري والبطالة^(٦٣). وتشمل المؤشرات معدل وقوع الحوادث المهنية ونسبة أجور النساء إلى أجور الرجال. ولا يدعو الفريق العامل إلى اتباع النهج ذاته في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أو إلى الانتهاء إلى نفس الناتج تماما المنصوص عليه في إطار مؤشرات حقوق الإنسان الذي وضعته المفوضية، ولكنه يذهب إلى أن هذا العمل أمر بالغ الأهمية ويمكن تحقيقه.

٧٨ - ويؤيد الفريق العامل المبادرات التي توسع نطاق أطر القياس لتشمل الجديد من مصادر البيانات والأغراض المرجوة والفئات المعنية. وعلى سبيل المثال، فإن المبادرات الرامية إلى ترجمة المبادئ التوجيهية إلى مؤشرات للمستثمرين أو القطاعات الصناعية ستسهم إلى حد كبير في اتباع تلك المبادئ ونشرها. وبالنظر إلى غياب المبادرات الخاصة بالركيزة الثالثة،

(٦٢) انظر أيضا Damiano de Felice and Andreas Graf, "The Potential of National Action Plans to Implement Human Rights Norms: An Early Assessment with Respect to the UN Guiding Principles on Business and Human Rights" (2015)، متاح في الموقع التالي: <http://jhrp.oxfordjournals.org/content/7/1/40>.

(٦٣) انظر: OHCHR, *Human Rights Indicators*, p. 95.

يرحب الفريق العامل أيضا بمحاولات الجادة لقياس مدى فعالية الجهود التصحيحية التي تبذلها الشركات والدول. وثمة أيضا حاجة إلى النظر على نطاق القطاعات والمناطق لتتبع سبل مواجهة التحديات التي يختص بها مجال حقوق الإنسان، من قبيل العمل القسري أو الحقوق المتصلة بالأراضي.

٧٩ - ويرى الفريق العامل أيضا ضرورة القيام بذلك على الصعيد العالمي. ويستلزم النجاح في تنفيذ المبادئ التوجيهية التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي من أجل تقييم نتائج التنفيذ الناجح للمبادئ التوجيهية، وسبل قياس مدى تنفيذها. ومع أن من المسلم به أن تلك الجهود ستكون دوماً محددة السياق، لا بد من تحديد معايير تلك المعلومات على الأقل. وفي الوقت الحاضر، فإن ما ينقصنا لا يقتصر على نظم القياس العالمية فيما يخص المبادئ التوجيهية، بل يطال أيضا معايير وضع تلك النظم. وهذه العملية جديدة بالبحث.

٨٠ - وأي محاولة من هذا القبيل تتطلب تنسيق الجهود، ويكرر الفريق العامل دعوته إلى تحديد ما ينبغي قياسه وكيفية ذلك. بمشاركة جهات فاعلة من مختلف أصحاب المصلحة ومن شتى المناطق الجغرافية والأطراف السياسية. وتمثل إحدى المبادرات الجديدة بالاهتمام في هذا الصدد في متابعة مقترح قُدِّم في المنتدى الثالث المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ برئاسة مو إبراهيم، مؤسس ورئيس مؤسسة مو إبراهيم، وهو المقترح الذي يدعو إلى بدء عملية لقياس مدى تنفيذ المبادئ التوجيهية في كل دولة على حدة في جميع أنحاء العالم، في ظل مؤشرات تتعلق بالركائز الثلاث.

دمج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أطر
القياس القائمة جيم -

٨١ - يورد الفرع ثانياً من هذا التقرير عدداً من مبادرات القياس التي لا تركز تحديداً على المبادئ التوجيهية، إلا أنها بالغة الأهمية بالنسبة لمسألة أداء الدول والشركات في مجال حقوق الإنسان. ويمكن للعديد من تلك المبادرات أن يعزز عملية دمج المعايير المتعلقة بالمبادئ التوجيهية.

٨٢ - والفئة الأولى من المبادرات التي تتيح دمج مؤشرات المبادئ التوجيهية هي الاستثمار في الجوانب البيئية والاجتماعية والإدارية. وللمستثمرين تأثير خاص على الشركات التي يستثمرون فيها. وفي الوقت الراهن، فإن معظم أطر القياس البيئية والاجتماعية والإدارية يعتمد على الإبلاغ الذاتي الذي تقوم به الشركات، ولا تقيس هذه الأطر سوى مدى الالتزام. ويتضمن عدد من مبادرات المستثمرين بالفعل حقوق الإنسان في إطار الركيزة

”الاجتماعية“ للتقييم البيئي والاجتماعي والإداري، ومع ذلك فقد أشارت عدة جهات فاعلة إلى أن تلك المنهجيات لا تستقي دائما بيانات مجدية في مجال حقوق الإنسان.

٨٣ - ثانياً، فإن العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تترتب عليها آثار فيما يتعلق بتنظيم شؤون الأضرار التي تسببها الشركات والبت فيها، وتنص المبادئ التوجيهية على العديد من تلك الآثار. ويتيح تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات أو في إطار الاستعراض الدوري الشامل فرصة للدول من أجل الإبلاغ عن تنفيذ المبادئ التوجيهية، كما يتيح فرصة لهيئات المعاهدات والدول الأخرى من أجل رصد تلك الجهود. ولا ينبغي أن تحال المسائل المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الفريق العامل فقط، بل ينبغي تعميمها من خلال آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأكملها. ويتعامل الفريق العامل بالفعل مع عدد من هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمناقشة الصلات القائمة بين المبادئ التوجيهية والمعاهدات الأخرى، وهو يدعم المبادرات الرامية إلى دمج المبادئ التوجيهية في هيئات المعاهدات وفي أعمال المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٨٤ - ثالثاً، وعلى الصعيد العالمي، تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصاً كبيرة. وباعتبار هذه الأهداف إطاراً عالمياً جديداً، فإنها ستشكل خطة التنمية في المستقبل بالنسبة لكل من الدول والشركات. وتركز الأهداف بالفعل على المؤشرات وعلى القياس، ومن المرجح أن تولد بيانات ذات صلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان من خلال عمل وكالات الإحصاءات الرسمية وتنفيذ الخطط الوطنية. ومن المتوقع أن يقوم القطاع الخاص بدور رئيسي في تحقيق هذه الأهداف، ويرحب الفريق العامل بالتركيز على الدور الذي تؤديه^(٦٤). بيد أن الدور الكبير الذي يضطلع به القطاع الخاص لا بد أن تضاهيه مساهمة كبيرة بنفس القدر. ويرى الفريق العامل أن المبادئ التوجيهية يجب أن تكون الدافع وراء تنفيذ هذه الأهداف، بما في ذلك وضع غايات ومؤشرات عملية^(٦٥).

(٦٤) لقد أثار الفريق تلك النقاط في الرسالة الموجهة إلى كبار المفاوضين في تموز/يوليه ٢٠١٥، وهي متاحة على الموقع: www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/2015Activities.aspx. انظر أيضاً [A/HRC/29/28](http://www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/2015Activities.aspx).

(٦٥) يجري حالياً بذل جهود من أجل مساعدة الشركات على تحديد الأهداف وقياس أثر ذلك على ما تقدمه من إسهامات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. انظر الموقع: www.sdgcompass.org.

خامسا - استنتاج وتوصيات

٨٥ - في هذا التقرير، ذهب الفريق العامل إلى أن قياس مدى تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان يعد مهمة بالغة الأهمية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وبالنسبة للمجتمع الدولي بصورة أعم. ومن الواضح أن ذلك يشكل أولوية بالنسبة للفريق العامل. وسيشكل القياس موضوعا ذا أولوية في المنتدى الرابع المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥^(٦٦). وبالإضافة إلى ذلك، يعتمزم الفريق العامل أن يواكب ما يجري من مناقشات وما يستجد من تطورات في هذا المجال بغية إبراز فوائد القياس والعمل على تحقيق التقارب.

٨٦ - وقد أبرز استعراض المبادرات الحالية لقياس وتتبع المبادئ التوجيهية مدى تنوع العديد من تلك المبادرات والمنهجيات وما تنطوي عليه من إمكانية إتاحة البيانات ذات الصلة بالمبادئ التوجيهية وقياس مدى تنفيذها. كما أظهر الثغرات التي تشوب التغطية.

٨٧ - وتركز عدة مبادرات قائمة في معظم الأحيان على التزامات الشركات والدول بتنفيذ المبادئ التوجيهية، كما تركز إلى حد ما على العمليات اللازمة لتنفيذها. وفي حين تشكل هذه الالتزامات إلى جانب إرساء العمليات والنظم خطوات حاسمة نحو حماية الأفراد والمجتمعات المحلية من انتهاك المؤسسات التجارية لما لهم من حقوق الإنسان، فإنها لا تعكس ما إذا كان يجري الحد من تلك الانتهاكات من الناحية العملية. ولا بد أن تشمل أي جهود جادة لقياس مدى تنفيذ المبادئ التوجيهية الآثار المترتبة على ما تنتهجه الدول والشركات من سياسات وما تجريه من عمليات، فلا تقتصر بذلك على نيتها.

٨٨ - ويلاحظ الفريق العامل أيضا أن الركيزة الثالثة (سبل الانتصاف) للمبادئ التوجيهية تفتقر إلى مبادرات القياس مقارنة بالركيزتين الأخريين. وتفتقر البحوث في ميدان الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى بيانات شاملة عن عدد وطبيعة الشكاوى المقدمة ضد الشركات بسبب ما تخلفه من آثار سلبية، وعن مدى فعالية الهيئات المكلفة بالتحقيق في تلك الآثار ومعالجتها. ولا تمثل آليات الانتصاف التي تعتمد عليها الدول والشركات هيئات بالغة الأهمية في حد ذاتها فحسب، بل إنها توفر أيضا معلومات يُسترشد بها عند بذل جهود أوسع نطاقا لقياس مدى تنفيذ المبادئ التوجيهية.

(٦٦) انظر الموقع: www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Forum/Pages/2015ForumBHR.aspx.

٨٩ - ويشدد الفريق العامل على أن ما يجب قياسه هو ما يكون من المجدي معرفته، لا ما يسهل قياسه. ويستلزم هذا النهج عمليات شاملة لتصميم مبادرات القياس ومعاييره، فضلا عن الخليط المناسب من النهج النوعية والكمية، مع مراعاة تقييمات المتأثرين من الأفراد والمجتمعات المحلية أنفسهم. وفي حين أن بعض المواضيع تتيح بيانات جاهزة أكثر من غيرها، ينبغي ألا تجعلنا نغفل الطابع الشامل والعالمي للمبادئ التوجيهية.

٩٠ - ويختتم الفريق العامل تقريره بتقديم توصيات محددة تتناول الدروس المستفادة والمجالات الاستراتيجية التي نوقشت فيه. وهو يعرب عن أمله في أن تتيح تلك التوصيات الزخم اللازم لاتباع نهج موحد وعالمي أقوى في قياس مدى تنفيذ المبادئ التوجيهية.

٩١ - التوصيات الموجهة إلى الدول:

(أ) ينبغي للدول أن تقوم بمتابعة ما تبذله من جهود بهدف الوفاء بواجبها المتمثل في حماية حقوق الإنسان في سياق أنشطة الأعمال التجارية، بما في ذلك ضمان سبل فعالة للانتصاف. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول أن ترصد ما إذا كانت المؤسسات التجارية تفي بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان في سياقها الوطنية؛

(ب) بالنظر إلى أن خطط العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك التقييمات المرجعية الوطنية، توفر وسيلة هامة لمتابعة التقدم المحرز، يجري تشجيع الدول على وضع خطط عمل وطنية تشمل إجراء تقييمات مرجعية وطنية، وعلى استخدامها كجزء من عملية تحسين مستمرة؛

(ج) ينبغي أن تشجّع الدول على تحسين الإبلاغ عن حقوق الإنسان وأن تقدم الحوافز اللازمة للقيام بذلك، وينبغي لها أن تنظر في المجالات التي يمكن أن يساعد فيها الإبلاغ الإلزامي على النهوض بالممارسات المتبعة في الشركات. ويتيح إطار الإبلاغ بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة فرصة للتلاقي حول أداة تستند مباشرة إلى المبادئ التوجيهية؛

(د) ينبغي أن تكفل الدول مراعاة المبادئ التوجيهية في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تكون تلك المبادئ مرجعا للجهود المبذولة على الصعيدين العالمي والوطني بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عند وضع وتنفيذ الغايات والمؤشرات. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لمتطلبات إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالإبلاغ عن الاستدامة أن تشمل مؤشرات وبيانات قوية، من بينها مؤشرات

وبيانات تتصل بحقوق الإنسان. وينبغي للدول لدى قيامها بذلك أن تزيد من قدرتها على تنفيذ ورصد وإنفاذ أي من متطلبات إبلاغ الشركات؛

(هـ) ينبغي للدول أن تدعم الجهود الحالية والمستقبلية الرامية إلى تتبع التقدم الذي تحرزها الدول في تنفيذ المبادئ التوجيهية بإتاحة البيانات ذات الصلة بالموضوع. ويشمل ذلك الإبلاغ عن التزامها بالمبادئ التوجيهية وعن مدى تنفيذها لتلك المبادئ في تقاريرها المقدمة إلى هيئات المعاهدات وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل. وينطبق ذلك أيضا على الاستبيانات الاستقصائية التي يرسلها الفريق العامل للوقوف على مدى التقدم المحرز والممارسات المتبعة بصورة عامة وفيما يتعلق بمجالات سياساتية بعينها في آن واحد. ومع مراعاة القيود التي تحد من قدرات العديد من الحكومات، من شأن توفير البيانات والمعلومات للمجتمع المدني ليستعين بها في ما يبذله من جهود في هذا الصدد، من قبيل منهاج العمل الحكومي الذي وضعه مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أن يدعم تحقيق هدف قياس التقدم المحرز إجمالا؛

(و) لكي تعزز الدول جهودها الرامية إلى تتبع التقدم المحرز فيما يخص أداء الحكومات في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، ينبغي لها أن تستفسر بصورة منهجية عن مدى تنفيذ المبادئ التوجيهية في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وأن تدعو إلى وضع أدوات ومؤشرات للقياس، بما في ذلك مؤشرات حقوق الإنسان التي تستند إلى إطار مفوضية حقوق الإنسان وتتعلم بالأعمال التجارية، وذلك في سياق تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض.

٩٢ - التوصيات الموجهة إلى المؤسسات التجارية:

(أ) الرابطة الصناعية واتحادات ورابطات الأعمال التجارية مؤهلة لاستخدام ما لها من قدرة على عقد الاجتماعات وما لها من تأثير للمبادرة إلى اتباع المبادئ التوجيهية بين أعضائها، كما أنها مؤهلة، بالتعاون مع الجهات المعنية، للتصدي للتحديات التي تواجه عملية قياس مدى تنفيذ المبادئ التوجيهية وتتبعها؛

(ب) تقوم الأعمال التجارية بشكل متزايد بوضع وتنفيذ عمليات بهدف دمج مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان، وبذلك ينبغي لها أيضا أن تقوم بوضع وتنفيذ نظم ملائمة لرصد ما تخلفه من آثار على حقوق الإنسان ومدى فعالية معالجة تلك الآثار، فيما يخص سلاسل التوريد والعمليات الخاصة بها؛

(ج) تتيح المبادرات المتخذة بالفعل لتتبع أداء الشركات بشأن البيئة وأدائها الاجتماعي والإداري فرصا كبيرة لزيادة وعي المؤسسات التجارية بمسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان ولاتخاذ مزيد من الإجراءات في ذلك الشأن. وينبغي مواصلة هذه المبادرات مع المبادئ التوجيهية وينبغي أن تشمل على مؤشرات تستند إلى العناصر الرئيسية لمسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان؛

(د) ينبغي للجهات الفاعلة من قبيل الشركات "الأربع الكبرى" لمراجعة الحسابات وغيرها من المؤسسات المعنية بضمان الإبلاغ غير المالي للشركات أن تبادر إلى تشجيع عملائها على الإلمام بكيفية الوفاء بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان وعلى إثبات ذلك. وينبغي أن تحظى الجهود الرامية إلى وضع إرشادات لضمان الإبلاغ عن حقوق الإنسان وفقا للمبادئ التوجيهية بدعم الجهات الرائدة المقدمة للضمان والهيئات المهنية من أجل كفاءة استيفاء الشركات للتوقعات على نحو متسق استنادا إلى المعايير الدولية المتفق عليها؛

(هـ) ينبغي للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية وللمجالس الوطنية للمعايير المحاسبية والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، عند الاقتضاء، أن تنقح نُهجها في مجال المحاسبة الثلاثية المحصلة وأن تشترط استخدام تقنيات أكثر تطورا للوفاء بالمتطلبات المبنية في المبادئ التوجيهية وتوقعات المجتمعات المحلية وحملة الأسهم والمستهلكين والجهات الأخرى فيما يخص الممارسات التجارية المسؤولة.

٩٣ - التوصيات الموجهة إلى المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية:

(أ) ينبغي للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية التي تشارك في مبادرات القياس أن تزيد من اهتمامها بوضع منهجيات للقياس تركز على ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان جمع أفضل البيانات المتاحة بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، إذ من الصعب معرفة ما إذا كانت السياسات أو العمليات التي تعتمدها الدول والشركات تؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من الانتهاكات دون إجراء تقييم أساسي فيما يخص الادعاءات؛

(ب) وبالمثل، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتطوير المنهجيات والحصول على البيانات ذات الصلة بتنفيذ الركيزة الثالثة. فالحصول على البيانات ذات الصلة بتنفيذ الركيزة الثالثة أمر مهم في حد ذاته، لا بل إنه أمر مهم أيضا لفهم ما إذا كان من الممكن اقتران التقدم المحرز بالتدابير المتخذة في إطار الركيزتين الأولى والثانية. ويكمن جزء من قيمة المبادئ التوجيهية في تغطيتها الشاملة للآثار التي تخلفها الشركات. وبالتالي، لا بد

لإجراء القياس والرصد أن يشمل الركائز الثلاث جميعها للوقوف بشكل كامل على مستوى تنفيذها؛

(ج) لا بد من إجراء مزيد من التنسيق فيما بين المنظمات التي تقوم بتطوير أدوات القياس والرصد للعمل على تحقيق مزيد من التقارب والتوحيد بشأن ما ينبغي قياسه. وينطبق ذلك على جميع المبادرات ذات الصلة، بما في ذلك خطط العمل الوطنية، ونظم الإبلاغ والرصد فيما يخص المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان ومنهجيات تقييم الأثر.

٩٤ - التوصيات الموجهة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

(أ) ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان رصد وتقييم وتجميع البيانات المتعلقة بسبل قيام الدول بواجبها في سياقاتها الوطنية المتمثل في حماية حقوق الإنسان من الأضرار التي لها صلة بقطاع الأعمال، وسبل وفاء الشركات بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان؛

(ب) ينبغي أيضا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقوم بتجميع وتقديم البيانات العامة بشأن ما تتلقاه وما تعالجه من ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بقطاع الأعمال.

٩٥ - التوصيات الموجهة إلى منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة:

(أ) ينبغي لهيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة العمل على توجيه أسئلة محددة في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية بصورة أكثر منهجية، ولا سيما فيما يتعلق بسبل الانتصاف فيما يخص الأضرار ذات الصلة بقطاع الأعمال، عند رصد تنفيذ المعاهدات، ومعالجة الشكاوى والاتصالات، والتعاون مع الدول في دورة الإبلاغ أو خلال البعثات القطرية؛

(ب) ينبغي لهيئات المعاهدات أن تنظر أيضا في دمج العناصر الأساسية لهذه المبادئ التوجيهية في ما تضعه من مبادئ توجيهية في مجال الإبلاغ؛

(ج) ينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تدعم الدول وهيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في وضع مؤشرات لحقوق الإنسان تتصل تحديدا بالأعمال التجارية والمبادئ التوجيهية، المنطبقة على مختلف الحقوق والقطاعات وفي الركائز الثلاث للمبادئ التوجيهية.